CNDH dans la presse nationale

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

05/06/2012

قال مصطفى المانوزي إن المادة السادسة من قانون حماية العسكريين ستقف حاجزا أمام الحقيقة القضائية ، وإن هناك صفقة مع العسكر من أجل إخراج هذا القانون . وأكد رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف في حوار مع « أخبار اليوم » أن الرهان أصبح اليوم على القضاء الدولي من أجل كشف حقيقة قضية المانوزي .

رئيس المنتدى يقول إن العائلة تعرف الحقيقة لكنها تريدها حقيقة قضائية

المانوزي: زين العابدين بن علي متورط بشكل شخصي في اختطاف الحسين المانوزي

■ حاوره: محمد أحمد عدة ■

□ هل تعتزمون رفع دعوى مباشرة ضد زين العابدين بنعلي في قضية اختطاف الحسين المانوزي؟

● القضية كانت قد رفعت منذ سنوات عن طريق محام فرنسي اسمه «الان مارتيني»، وحفظ الملف من طرف النيابة العامة التونسية ونحن نبحث إعادة تحريكها من جديد..

□ ما هي الإجراءات التي قمتم بها في هذا الصدد؟

● الإجراءات العادية التي يقوم بها أي محام، أي الاتصال بوزارة العدل للحصول على إذن حسب الاتفاقية المنظمة لمثل هذه الحالات، لكن نحن لن ننتظر الإذن وسنتوجه إلى تونس لإخراج الملف من الحفظ، لكن مع الظروف التي تشهدها تونس قد تكون وثائق الملف تعرضت للإتلاف، وهو ما سيقودنا إلى فتح الشكاية من جديد.

□ هل تعتقدون أن الظروف الراهنة ستساعدكم على الوصول إلى الحقيقة في قضية الحسين المانوزي؟

● نحن لا تهمنا النتيجة بقدر ما يثيرنا قانون حماية العسكريين الموضوع للمصادقة عليه أمام البرلمان، إنه قانون سيوقف أي باحث عن الحقيقة. فالمادة 6 منه تمنع على أي عسكري او ضابط أن يصرح بما قام به أو شهده أثناء خدمته، بدعوى حماية أسرار الدفاع الوطني، هكذا سيستحيل تطبيق المادة 125 التي تعطي الحق لقاضي التحقيق في استدعاء الشهود والاستماع إليهم، مثلا «مدحت بوريكات» كان أعطى أسماء وفي ظل هذا القانون يصعب الاستفادة من شهادته، المادة 6 من هذا القانون تغتال الحقيقة القضائية، نحن كنا نراهن على القضاء الوطني لكن يبدو أننا سنلجأ إلى القضاء الدولي.

□ كنتم تلقيتم سنة 2001 شهادة من إدريس الضحاك رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان آنذاك وقلتم إنها مزورة؟

● الشهادة التي سلمت لنا غير موقعة وهي شهادة خالية من أي ختم رسمي، ولأن العائلة كانت تعلم علم اليقين أن الشهادة تشوبها اختلالات قانونية جعلتها لا ترقى إلى حجة رسمية على ثبوت مأدبة الوفاة، والتي لا سبيل لإثباتها سوى رفات الحسين المانوزي. فتيقنا أنها مجرد وسيلة للتمويه والتضليل ضدا على مطلب ومسار الكشف عن الحقيقة المنشودة. فقد رفضنا محتوى هذه الشهادة وطعنا في صحتها ومصداقيتها. لقد سلموا 40 نسخة من تلك الشهادة إلى عدد من العائلات من أجل إنجاز بعض الوثائق كبيان التركة أو الإراثة أو ثبوت النسب، لكن إذا أخذت هذه الشهادة وذهبت بها إلى المحكمة فلن تفيدك في شيء. الغريب أن إدريس الضحاك اليوم هو من يضع قانون حماية العسكر للمصادقة عليه أمام البرلمان بصفته أمينا عاما للحكومة، شخص شغل منصب رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يزكي قانونا يتعارض مع مبدأ عدم الإفلات من العقاب.

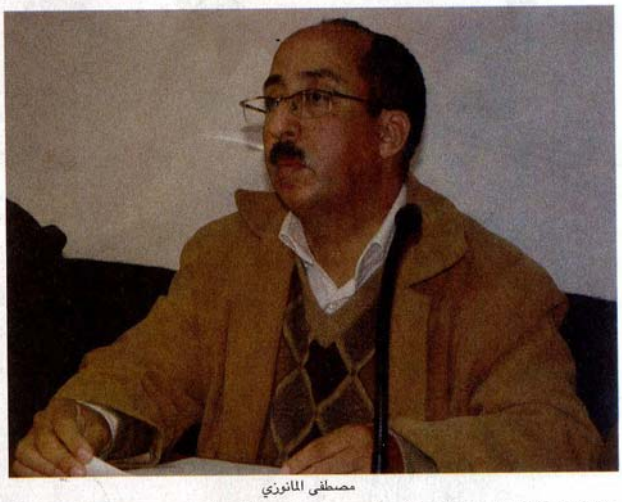

مصطفى المانوزي

□ ما هي مؤاخذاتكم على قانون حماية العسكريين وماهي علاقته بملفكم؟

● المادة 6 مادة خطيرة وإن تم إدخال تعديلات على القانون كما يقولون، فإن هذه المادة تكرس المنع الذي يمس بحق ضحايا الانتهاكات في الحصول على إثبات حول ما تعرضوا له من ممارسات التعذيب وتفاصيل الاختطاف، وخاصة عائلات الضحايا المتوفين والمفقودين، وفي هذا تعارض صارخ مع الأمن القضائي، ودلائل واضحة على نهج سياسة جنائية متنافية والمواثيق الدولية. فرغم وجود المادة 1 التي تنص على أنه من حق العسكريين التعبير، إلا أن المادة 6 تعود لتمنعهم من التصريح حماية لأسرار الدفاع الوطني، هذا التناقض لن يدركه إلا من خاض في ملفات مشابهة. فيما يخص الشق الثاني من السؤال، فالتحقيق الذي أنجزته هيئة الإنصاف والمصالحة هو الذي ارتكز عليه «إدريس البازمي»، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في تصريحه في يوليوز 2011 خلال لقاء نظمته مؤسسة إدريس بنزكري، والذي مفاده بان زين العابدين بنعلي، الرئيس التونسي المطاح به، متورط بشكل شخصي في اختطاف الحسين المانوزي من تونس وتسليمه إلى السلطات المغربية، ما يهمنا هو ما بعد 13 يوليوز 1975 عندما هرب الحسين المانوزي من النقطة الثابتة الثالثة PF3، هو «وعقا» و«بوريكات». ما الذي حصل بعدها، سأخبرك شيئا، نحن العائلة نعرف الحقيقة لكن نريدها أن تكون حقيقة قضائية وبالتالي مجتمعية، ومع وجود قانون كهذا لا أظن أن الحقيقة ستكون ممكنة.

□ ماهي الإجراءات التي تتخذونها في المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف الآن؟

● نحن في إطار المنتدى ندفع في اتجاه سحب هذا القانون من النقاش والمصادقة عليه، نشتغل في سلسلة لقاءات تشاورية، أصدرنا مذكرة اعتراض، ونحن نلتقي بلجان وبرلمانيين يضمون صوتهم إلينا، وربما نرفع دعوى ضد هذا القانون، إذ كيف يكون ورش إصلاح العدالة مفتوحا ويمر مثل هذا القانون؟ نحن نشتم رائحة صفقة مع العسكر، وإذا صدر هذا القانون فمن تداعياته تطبيق القانون الأصلح للمتهم حتى في الملفات السابقة عليه، وهو ما سيؤثر على الحقيقة القضائية في الملفات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة.

الرميد يقر بتعثر إنابات قضائية فرنسية للكشف عن مصير المهدي بن بركة

■ الرباط - أ.أ

أقر مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، بأن مسطرة الإنابة القضائية التي أجريت مع السلطة القضائية الفرنسية، في ما يخص ملف الزعيم اليساري الراحل، المهدي بن بركة، المختطف والمغتال منذ 29 أكتوبر 1965 بباريس، لا تزال تراوح مكانها، وأن فريق الأمم المتحدة يمكنه تقديم المساعدة في هذا الشأن.

ويعوّل حزب الاتحاد الاشتراكي، وكافة اليساريين عموما، والمنظمات الحقوقية والمدنية، فضلا عن أسرة الفقيد، وفق ما نقلته مصادر «الخبر»، على الوزير الرميد، للكشف عن مصير اختفاء بن بركة، وإماطة اللثام عن ملف عمر منذ 47 سنة خلت، دون نتيجة، إذ تمكن القيادي الاتحادي الراحل محمد بوزوبع، وهو على رأس وزارة العدل، من تحقيق قفزة نوعية بنفض الغبار عن الملف، وذلك عبر تحريك مسطرة الإنابة القضائية التي التمسها القاضي الفرنسي باتريك راميل سنة 2007، بموجب الاتفاقية الموقعة بين المغرب وفرنسا.

وفي هذا السياق، أوضح مصطفى الرميد، في معرض جوابه على سؤال كتابي وضعه فريق حزب الاتحاد الاشتراكي بمجلس النواب، في شخص النائب حسن طارق، وتتوفر «الخبر» على نسخة منه، «أن وزارة العدل سبق لها أن توصلت من نظيرتها الفرنسية، منذ سنوات بعدة إنابات قضائية، تتعلق بقضية اختفاء المهدي بن بركة، تم تنفيذ البعض منها، وأحيلت محاضر تنفيذها على السلطات الفرنسية، فيما تعذر تنفيذ البعض الآخر، بسبب عدم توصل السلطات المغربية المختصة بالمعلومات التكميلية التي طلبتها من نظيرتها الفرنسية، من أجل تمكينها من تنفيذ المهمة المطلوبة بشأن تلك الإنابات القضائية».

التفاصيل ص 5

قال إن الأمم المتحدة يمكنها تقديم المساعدة في هذا الشأن

الرميد يقر بتعثر إنابات قضائية فرنسية للكشف عن مصير المهدي بن بركة

الرباط - أحمد الأرقام

أقر مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، بأن مسطرة الإنابة القضائية التي أجريت مع السلطة القضائية الفرنسية في ما يخص ملف الزعيم اليساري الراحل المهدي بن بركة، المختطف والمغتال منذ 29 أكتوبر 1965 بباريس، لا تزال تراوح مكانها، وأن فريق الأمم المتحدة، يمكنه تقديم المساعدة في هذا الشأن.

ويعول حزب الاتحاد الاشتراكي، واليساريين عموما، والمنظمات الحقوقية والمدنية وأسرة الفقيد، وفق ما نقلته مصادر «الخبر»، على الوزير الرميد للكشف عن مصير اختفاء بن بركة، وإماطة اللثام عن ملف عمر طويلا، منذ 47 سنة خلت، دون نتيجة، إذ تمكن القيادي الاتحادي الراحل محمد بوزوبع، وهو على رأس وزارة العدل، من تحقيق قفزة نوعية بنفض الغبار عن الملف، عبر تحريك مسطرة الإنابة القضائية التي التمسها القاضي الفرنسي باتريك رامبيل سنة 2007، بموجب الاتفاقية الموقعة بين المغرب وفرنسا.

لكن الإنابة القضائية لم تكتمل لأن القاضي الفرنسي أخطأ التقدير بتقديم بيانات خاطئة أثناء دخوله التراب الوطني للبحث عن عناوين مسؤولين، قيل إنهم قد يكونوا توصلوا ببعض المعلومات حول ما جرى لبن بركة في باريس، وهو ما صرح به كل من الراحل بوزوبع، وبعده عبد الواحد الراضي، الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي، الذي تولى تدبير حقيبة وزارة العدل لمدة زمنية يسيرة، ما أضاع على المغاربة معرفة مصير المعارض بن بركة، حسب المصادر ذاته.

وأضافت المصادر أن مناضلي اليسار عابوا على الراحل بوزوبع وعلى القياديين الحاليين عبد الواحد الراضي ومحمد البازغي، اللذين عملا وزيرين في الحكومات السابقة، تراخيهم في الدفاع بجرأة وشجاعة عن ملف بن بركة لكشف الحقيقة، ودفع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، على عهد الراحل إدريس بنزكري، للقيام بدوره كاملا، خاصة وأن بنزكري كان صرح بأن ملف بن بركة تتداخل فيه استخبارات دول عديدة، حيث إن معلومات كثيرة توجد ضمن خانة «أسرار الدولة» لدى الولايات المتحدة الأمريكية في أرشيفها.

وشددت المصادر على أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بإمكانه لعب دوره في الكشف عن حقيقة الملفات العالقة، خاصة وأن قانونه الجديد يشجعه على المضي قدما في ذلك، بل وتبني ملف بن بركة.

وفي انتظار استجابة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتحركه في هذا النطاق، توجه شباب حزب الاتحاد الاشتراكي إلى الوزير الرميد من أجل إحراجه مجددا، بعدما اعتبروا أنه يشتغل على قانون مناهضة الاختفاء القسري، كأولوية لضمان عدم تكرار ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ليطالبوه بجواب كتابي حول ما ستفعله الحكومة للكشف عن مصير بن بركة.

وفي هذا السياق، أوضح الرميد في معرض جوابه على سؤال كتابي وضعه فريق حزب الاتحاد الاشتراكي بمجلس النواب، في شخص النائب حسن طارق، وتتوفر «الخبر» على نسخة منه، أن «وزارة العدل سبق لها أن توصلت من نظيرتها الفرنسية، منذ سنوات، بعدة إنابات قضائية، تتعلق بقضية اختفاء المهدي بن بركة، تم تنفيذ البعض منها، وأحيلت محاضر تنفيذها على السلطات الفرنسية، فيما تعذر تنفيذ البعض الآخر، بسبب عدم توصل السلطات المغربية المختصة بالمعلومات التكميلية التي طلبتها من نظيرتها الفرنسية من أجل تمكينها من تنفيذ المهمة المطلوبة في تلك الإنابات القضائية».

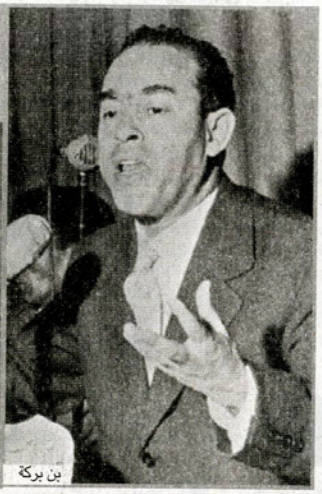
بن بركة

الرميد

وقال الرميد «إن وزارة العدل والحريات ستواصل عملها ضمن اللجنة الوزارية المكلفة بالتعامل والتعاون مع فريق الأمم المتحدة المعني بالاختفاء القسري، من أجل الكشف عن مصير الأسماء التي يقدمها هذا الفريق الذي تربطه بالسلطات المغربية علاقات تعاون جيدة، ومتواصلة منذ سنوات، أسفرت عن توضيح العديد من الحالات، وعن خلق أجواء إيجابية في التعامل بينه وبين السلطات المغربية، وهو ما أشاد به الفريق في أكثر من مناسبة».

وأكد الرميد أن الحكومة والوزارة تعتبران أنه من ضمن أولوياتهما حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وهو ما أعلنت عنه الحكومة في برنامجها، حرصا على توسيع مجال الحريات وتعزيز حقوق الإنسان، حيث صادقت على الاتفاقية الدولية ذات الصلة.

وأضاف الرميد أن وزارته ستواصل ملاءمة مشروعي قانون المسطرة الجنائية والقانون الجنائي مع الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وكافة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، مع تجريم الاختفاء القسري في مشروع القانون الجنائي.

وأعلن الرميد أن وزارته ستواصل اضطلاعها بدورها كاملا في تنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة في ما يخص اختصاصاتها، وتتمثل في تقديم المساعدة لاستخراج رفات بعض المتوفين، وتحديد ظروف وفاتهم، والتنسيق مع النيابات العامة لإصدار أحكام بتقييد الوفيات.

معتقلون سابقون يعتصمون أمام مجلس حقوق الإنسان بالمغرب

بدأ عدد من المعتقلين السابقين اعتصامًا مفتوحًا، اليوم الإثنين، أمام "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" في العاصمة المغربية الرباط؛ للمطالبة بـــ"التعويض المادي عن الأضرار التي لحقت بهم خلال سنوات الاعتقال."

الرباط– الأناضول

بدأ عدد من المعتقلين السابقين اعتصامًا مفتوحًا، اليوم الإثنين، أمام "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" في العاصمة المغربية الرباط؛ للمطالبة بـــ"التعويض المادي عن الأضرار التي لحقت بهم خلال سنوات الاعتقال".

وبحسب مراسلة "وكالة الأناضول للأنباء"، فإن المحتجين أكدوا أنهم لن يفضوا اعتصامهم إلا بعد استكمال تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة الخاصة بتعويضهم ماليًا عن الأضرار التي لحقت بهم خلال اعتقالهم في الفترة من 1956 إلى 1999 والمعروفة بـــــ"سنوات الرصاص".

وكانت"الإنصاف والمصالحة" التي أنشأها العاهل المغربي محمد السادس عام 2003 للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان عن تلك الفترة قد أوصت في تقريرها عام 2005 بأن "تعمل الدولة المغربية على جبر الضرر لآلاف الضحايا وتعويضهم ماديًا".

وقال المعتصمون إن "أغلب توصيات الهيئة لم يتم تنفيذها بعد مرور سبع سنوات على إصدارها"، مشيرين إلى أن العديد من المعتقلين السابقين يعيشون أوضاعًا مادية وصحية متردية.

وكشفت هيئة الإنصاف والمصالحة التي تعد أول لجنة للتقصي في "ماضي انتهاكات حقوق الإنسان" في العالم العربي، عن العديد من عمليات الاعتقال والاختفاء القسري والتعذيب التي تعرض لها آلاف المواطنين خلال تلك الفترة، بحد قولها.

ويقول حقوقيون مغاربة إن "الفترة من تاريخ استقلال المغرب عام 1956 وحتى وفاة الملك الحسن الثاني عام 1999 شهدت عمليات قمع وتعذيب لمعارضين سياسيين"، مطالبين بمحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات وتقديمهم للعدالة، وهو ما لم تنص عليه توصيات الهيئة.

ويرى حقوقيون آخرون أن "وضعية حقوق الإنسان تحسنت في المغرب مؤخرًا بالمقارنة بسنوات الرصاص"، مطالبين بالقطيعة مع هذه الحقبة.

المغرب: التزامات الحكومة وملف التشغيل

يعتبر المغرب من بين البلدان التي توجد بها كثافة سكانية تتجاوز 34 مليون نسمة، أكثر من 50 بالمائة من المتمدرسين وحوالي 40 بالمائة من الأميين 11 مليون منها ساكنة نشيطة حيث تتأهل لعالم الشغل كل سنة ما بين 173 ألف إلى 248 ألف مواطن ومواطنة، وحتى نتمكن من الحفاظ على معدل البطالة لا يتجاوز مليون عاطل في السنة يجب خلق 200 ألف منصب شغل للسنة، في حين أن البطالة تتزايد كل سنة نظرا لعدم تدبير هذا الملف من قبل مؤسسات الدولة، وبالتالي يجب الوقوف عند هذه الأزمة التي تؤرق الفئة النشيطة والشابة في المغرب وتُفقدها الإحساس بالعيش الحسن، وتقتل الأمل لديها.

فإذا لم نستطع أن نجد عملا لهؤلاء الذين جاهدوا وثابروا حتى الحصول على شواهد عليا، أي بعد جهد مرير، وهم نخبة البلاد، فكيف يمكننا أن نوفر الشغل والكرامة لغير المتمدرسين، لذا يجب على كل القوى الشريفة والضمائر الصاحية في هذا الوطن أن تقوم بنقد ذاتي بناء لهذا المشهد، كي تدرس هذا الملف وتخفف من ثقله على المجتمع، إلا أنه إذا استمرت هذه المفارقة غير الصحيحة سنجد أنفسنا يوما في مكان لا نحسد عليه، وبالتالي قد تفتح أمامه صعاب ومعيقات يستحيل إيجاد حل لها، فإما أن نكون أو لا نكون، إما أن نضع حدا للسياسات غير العادلة في التشغيل، وإقرار المساواة، أقول المساواة وأركز على هذه الكلمة، فإذا استفادت فئة من التوظيف المباشر بواسطة مرسوم وزاري فيجب أن تستفيد منه الفئات الأخرى كذلك، خاصة إذا أخدنا بعين الاعتبار كون الامتحانات في هذا البلد يستحيل أن تعرف النزاهة نظرا لوجود فئات لا تريد ذلك.

وإما سنضطر للخوض في غمار مليء بالأخطاء والسبب في ذلك يرجع إلى سوء التسيير والتدبير من قبل مؤسسات الدولة، خاصة أن القانون ينص على استمرارية المرفق العام، لأننا أصبحنا نعيش تراجعات على مستوى التزامات الحكومات، مثال على ذلك مشكل الأطر العليا الموقعة على محضر 20 يوليوز، التي تتكون من أربع تنسيقيات: تضم التنسيقية الوطنية للأطر العليا المعطلة، والتنسيقية الموحدة والأولى والمرابطة، تشكلوا بعدما تم تلبية نداء الحكومة السابقة، والذي تدعو من خلاله الأطر العليا المعطلة والحاصلة على الشهادة سنة 2010 وما قبلها التهاطل على مدينة الرباط من أجل تشكيل مجموعات ووضع الملفات في إطار التوظيف المباشر، تم توظيف الدفعة الأولى في سنة 2011، وتم الالتزام مع الدفعة الثانية والتي تتكون من التنسقيات الأربع السابق ذكرها، الأمر الذي شكل أزمة بين رئاسة الحكومة ومجموعات المعطلين الموقعة على محضر 20 يوليوز 2011، بعد أن التزمت الحكومة السابقة، تحت ضغط الشارع وقرب موعد الانتخابات بموجب محضر وقعه ممثلو المجموعات المعنية، والوزير الأول السابق ووزير تحديث القطاعات العامة وعامل ملحق بولاية جهة الرباط ـــ سلا ـــ زمور – ازعير، بضمانة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يقضي بتوظيف حملة شهادة الماستر وما فوقها برسم سنة 2010 وما قبلها بشكل مباشر واستثنائي، وبرمجة المناصب المالية الخاصة بهذه العملية في القانون المالي لسنة 2012، قبل أن أصدرت الحكومة بتاريخ 8 أبريل 2011 مرسوما بالجريدة الرسمية يقضي بتنفيذ مقتضيات هذا الاتفاق، غير أن الحكومة الجديدة وبعد أن أكد وزير الاقتصاد والمالية نزار البركة والوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة ووزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة مصطفى الخلفي ورئيس الحكومة بنكيران..، التزامهم بالمحضر تم التراجع عن ذلك، وعمل رئيس الحكومة على وضعه في الأمانة العامة للحكومة من أجل التنصل من هذا الملف الذي يؤرق الجميع حسب تصريحات بعض وزراء حكومة بنكيران. فلجئوا إلى المقاربة الأمنية، تلخصت في التدخلات الهمجية ، لتتراجع بعد ذلك عن التزاماتها بعد أن تجاوز انتظار التوظيف حول كاملا.

حقوق الإنسان في المغرب بين التنظير والتطبيق

مازال المنتظم الدولي يوجه انتقادات لما تتعرض له حقوق الإنسان في المغرب، فالمواثيق العالمية لحقوق الإنسان من العهد الدولي وميثاق الأمم المتحدة مروراً بالقوانين الملحقة، جميعها قد انتهكت حتى أصبح رصيد المغرب في احترام حقوق الإنسان تحت الصفر. ولعل آخر صفعة وجهها مجلس حقوق الإنسان الأممي للمغرب هذا الأسبوع، حين أعرب المجلس المذكور عن قلقه الشديد من استمرار مسلسل العنف والقمع من طرف السلطات المغربية ضد المتظاهرين السلميين، بالإضافة إلى تعذيب المعتقلين والمحتجزين والمختطفين قسريا.

إن الملاحظ البسيط لحقوق الإنسان بالمغرب يرى العديد من الانتهاكات الواضحة والخروقات المتعددة والصارخة التي تحط من كرامة وحرية المواطنين المغاربة، وترسم صورة قاتمة لحقوق الإنسان وهو ما صرحت به أخيرا منظمة "أمنستي" حسب آخر تقاريرها.

وكنموذج على هذه الخروقات المتكررة، "مدينة أسفي" التي شهدت خلال الفترة الممتدة مابين 2011 و 2012 انتهاكات جسيمة في مجال حقوق الإنسان. فقد عرفت المدينة أكبر حملة اختطاف وتعذيب في تاريخها بشهادة منظمة التحالف الدولية "AFD International"التي قالت بأن السلطات المغربية في مدينة أسفي تلجأ إلى اختطاف واعتقال المواطنين قبل المظاهرات وخلالها وبعدها ليتم تعذيبهم والرمي بهم في أماكن مهجورة خارج المدينة مجردين من ملابسهم وأموالهم. مضيفة بأن هذه السلطات سخرت جميع الوسائل لإرهاب الشباب وإجبارهم على عدم المشاركة في المظاهرات...

ومازالت جريمة قتل الشهيد كمال عماري شاهدة على هذه الانتهاكات، إذ تعرض للقمع المفرط يوم 29 ماي 2011 – بعدما خرج في مسيرة سلمية – ليصادر حقه في الحياة كمواطن لم يقترف أي ذنب سوى خروجه للاحتجاج السلمي الذي يكفله الدستور. بل الأكثر من ذلك فالمادة العاشرة من الدستور تنص على أن حق الحياة مكفول للجميع. ولحد الآن فعائلة الشهيد كمال عماري لم تتسلم التقرير الطبي والملف لا زال يراوح مكانه و لم يقدم الجناة إلى العدالة والتقرير الذي أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان بدوره لايعرف مصيره.

وحتى التعذيب المجرم قانونا لا يزال يمارس في مراكز الشرطة على نطاق واسع وبصورة وحشية، هذا ما شاهدناه وسمعناه من معتقلي فاتح غشت 2011. فحالة الشاب ياسين مهيلي الذي خرج من السجن غير قادر على المشي والكلام خير شاهد على هذا التعذيب وسوء المعاملة..

هذا فيض من غيض مما يتعرض له المواطن من هدر للكرامة والحرية في بلد يدعي العهد الجديد واحترام حقوق الإنسان وطي صفحة الماضي والإنصاف والمصالحة... كما يعتبر هذا بمثابة امتحان عسير لتنزيل الدستور الجديد.

إن حقوق الإنسان ثقافة يجب الالتزام بمبادئها والعمل على إرساء قواعدها والقطع مع ممارسات الماضي، فإن لم يكن هناك فصل بين ممارسات الماضي والحاضر فلن يكون هناك مستقبل، و"إذا لم تستح فاصنع ما شئت

جماعة ياسين تخلد ذكرى وفاة كمال العماري بين الرباط وأسفي

بمسيرة حاشدة جابت شوارع أسفي مساء أول أمس السبت ، ختمت جماعة العدل و الإحسان برنامج الذكرى الأولى لوفاة كمال العماري الذي قضى يوم 2 يونيو من العام الماضي في ظروف غامضة ، اثر تدخل امني على خلفية نشاطه في حركة 20 فبراير .

و انضم إلى مسيرة العدليين التي انطلقت حوالي الساعة السادسة مساء من حي "دار بوعودة" الذي ينحدر منه كمال العماري، أكثر من 20 ألف مشارك ، وفق تقديرات أولية .طافوا كل من حي الزاوية و حي الكورس و حي اوريدة وشارع المستشفى. مرددين شعارات تدين "قتلة" العماري و تطالب بكشف الحقيقة .

و تميزت المسيرة بالحضور اللافت لقيادات الجماعة التي أوفدت إلى أسفي كلا من: محمد الحمداوي عضو مجلس إرشاد جماعة العدل والإحسان، ومصطفى الريق عضو الأمانة العامة للدائرة السياسية، و أحمد أيت عمي عضو مجلس شورى الجماعة، و محمد أغنج الحقوقي والمحامي وعضو هيئة دفاع الشهيد، و أحمد الكتاني عضو المجلس القطري للدائرة السياسية.

و كانت جماعة ياسين قد أطلقت الثلاثاء الماضي تحت شعار " لن ننساك يا شهيد"برنامجا دشنته بوقفة احتجاجية أمام محكمة الاستئناف بأسفي في الثانية من زوال اليوم نفسه، رفعت فيها شعارات من قبيل "الشعب يريد من قتل الشهيد" – "الشهيد خلا وصية لا تنازل على القضية "–"الله الله على ورطة والقضاء بلا سلطة".مطالبة الجسم القضائي بالتحرك العاجل .

و أعاد العدليون بأسفي تمثيل "الجريمة "التي ذهب ضحيتها العماري في وقفة ثانية اختاروا مسرحا لها حي دار "بوعودة "الجنوبي الذي شهد مواجهات عنيفة مع قوات الأمن السنة الماضية ، ماتزال المتابعات على ذمتها متواصلة حتى اليوم.

و رفع ناشطو الجماعة ، بساحة الحي ، شعارات شديدة اللهجة شددت على ضرورة "تحديد المسؤولية في وفاة العماري و محاكمة الجناة " وتمت إعادة تمثيل الجريمة بحضور أفراد من عائلة الضحية في جو خيم عليه الخشوع و تناهت منه أصوات نحيب مكتوم .

ثم استأنفت الجماعة برنامج الذكرى بوقفة ثالثة يوم الخميس الماضي ،احتجت عبرها أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان ،على ما يراه كبار نشطائها تقصيرا من هذا الأخير، مطالبين إياه بنشر التقرير الذي أعده بعد تحقيقه في القضية ، و هو ما حدا بإدريس اليازمي رئيس المجلس إلى إحالة المحتجين على مصطفى الرميد وزير العدل و الحريات ، في تصريحات أكد فيها اليازمي أن تقرير المجلس عن ملابسات وفاة العماري ، قد تم تقديمه لوزير العدل و إلى النيابة العامة، لافتا إلى عدم قانونية نشر أية معلومات في انتظار أن تقول العدالة كلمتها في القضية التي كانت أحرجت الرميد في جنيف لدى تقديمه مؤخرا تقريرا عن حقوق الإنسان في المغرب.

Maroc : Commémoration du décès du jeune Kamal Amari (Safi)

A l'occasion de la commémoration du décès du jeune Kamal Amari, mort le 2 juin 2011 à Safi, AFD International exhorte les autorités judiciaires marocaines à avancer sur ce dossier afin que la famille puisse connaitre les responsables de la mort de leur proche et les poursuivre en justice.

AFD International constate qu'un an après la mort du jeune Kamal Amari à Safi[1] au Maroc les autorités n'ont toujours pas diffusé le rapport qu'ils disent avoir en leur possession. Nous nous étions rendus à Safi (3 juin 2011) le lendemain du décès du jeune homme de 31 ans pour y rencontrer sa famille et les témoins de l'agression[2].

Plusieurs ONG dont AFD International avaient clairement rapporté que tous les éléments confirmaient une atteinte flagrante aux principes fondamentaux des droits de l'homme. Le jeune Kamal Amari avait, vu les séquelles sur son corps, bien succombé aux blessures occasionnées par les coups qu'il a reçu quelques heures plus tôt.

A ce jour, et après avoir contacté la famille et les avocats de Kamal Amari, notre constat est que, malgré le fait que toutes les preuves mènent vraisemblablement à un homicide perpétré par des fonctionnaires en fonction, cette affaire parait être délibérément tirée en longueur sans raison apparente. Les audiences sont continuellement reportées et chaque nouvelle échéance est reportée.

Cette situation nous inquiète, car cette lenteur dans la procédure est au désavantage de la famille de la victime. Nous avons également eu écho du fait que certaines personnes n'osent plus déclarer leurs témoignages et que certains témoins ont dû « quitter » le quartier. De plus, la famille attend toujours des nouvelles au sujet de la plainte introduite par ses avocats pour homicide.

Nous nous joignons donc à la famille pour demander aux autorités judiciaires :

- De garantir la protection des témoins comme prévu par la loi marocaine.
- De communiquer au plus vite à la famille les rapports des enquêtes menées par les autorités compétentes.
- Nous demandons également au Conseil National des Droits de l'homme (CNDH) de fournir le rapport qu'il a rédigé sur cette affaire.

AFD International
HQ Office
Département MENA

إلى رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

يتقدم عبد الهادي وعدودي، الحامل لبطاقة التعريف رقم BL12369 بشكاية حول موضوع استغلال النفوذ والاستيلاء على محل تجاري بدون وجه حق. ويطالب المشتكي بفتح تحقيق في الموضوع بشأن الخروقات التي طالت ملفه المتعلق باسترجاع حقه المهضوم، المتكون من مربع رقم 270 الكائن بسوق الرخاء المجاور لسوق درب غلف، بعدما حصل، حسب قوله، على التنازل من طرف الورثة، وأنه عندما توجه إلى المصلحة الاقتصادية بمقاطعة درب غلف من أجل استخراج رخصة المحل المذكور، تفاجأ بأن الرخصة تحولت باسم رجل آخر، حول بدوره الرخصة إلى شقيقته، ومن أجل ذلك تقدم بعدة شكايات في الموضوع ليطول انتظار حل مشكلته ويكتشف أنه كان ضحية استغلال رجل سلطة لنفوذه.